E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/150
30 March 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة إنتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم للكويت لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بناء على تعليمات من حكومة دولة الكويت، أتشرف بأن أحيل رد حكومتي على الرسالة المؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الممثل الدائم للعراق والتي رد فيها الأخـــير على التقرير المؤقت الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في العراق، السيد أندرياس مافروماتيس، والذي يرد في الوثيقة A/55/294.

ويتناول رد حكومتي البنود المتعلقة بأسرى الحرب الكويتيين والأشخاص المفقودين العراقيين، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.3/55/5 المؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها* كوثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

توقيع ضرار رزوقي
السفير
الممثل الدائم

* المرفق مستنسخ كما ورد، وباللغتين العربية والإنكليزية فقط.

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات المسلحة العراقية بغزوها الغاشم لأراضي دولة الكويت في عمل عدواني لم يشهد له تاريخ الإنسانية يعد من أبشع الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ،التي وثقتها التقارير الرسمية وغير الرسمية على مر القرون الماضية ولا سيما ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الكويت المحتلة والواردة في الوثيقة رقم (E/CN.4/1992/26)، وقد دامت هذه الانتهاكات لفترة سبعة أشهر .

وفي انتهاك صارخ لمعاهدات جنيف ، منعت القوات العراقية وهي " الدولة المحتلة " اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية المعنية الأخرى من دخول دولة الكويت خلال فترة الاحتلال ، للتستر على الأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات العراقية الغازية من قتل للمدنيين الأبرياء وتشريد للأجانب المقيمين وطرد المواطنين والمقيمين من مساكنهم واستغلالها للأغراض العسكرية وسرقة ونهب ممتلكات المواطنين والمقيمين وكذلك ممتلكات الدولة ، وارتكابها أعمال عدوانية ضد البعثات الدبلوماسية في الكويت .علاوة للإعدامات التعسفية والإجراءات المقتضبة والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين ونقل هؤلاء إلى مراكز الاحتجاز في العراق ولم يفرج على عدد منهم بعد تحرير الكويت .

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

ولما انطوت عليه هذه الانتهاكات من خطورة بالغة على المدنيين الأبرياء ، أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات دولية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وركزت بعض القرارات ذات الصلة على مسألة الأسرى ، فقد أصدر مجلس الأمن القرارات التالية : ٦٨٦ (١٩٩١) ، ٦٨٧(١٩٩١) ، ٧٠٦ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) والتي تطالب العراق ، ضمن جملة مسائل أخرى، بالآتي :

- أن يفرج فوراً ، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية أو جمعيات الصليب الأحمر أو جمعيات الهلال الأحمر ، عن جميع رعايا الكويت والدول الأخرى ، وأن يعيد رفات من توفى من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين اعتقلتهم العراق .
- أن يتخذ ترتيبات من أجل الوصول إلى جميع أسرى الحرب والأفراح عنهم فوراً تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وإعادة رفات جميع من توفى من أفراد قوات الكويت والدول الأعضاء في التحالف .
- أن يبدي كل التعاون اللازم مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص ، وتيسير وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع هؤلاء الأفراد حيثما كانوا موجودين أو معتقلين ، وتسهيل قيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بالبحث عن رعايا الكويت والدول الأخرى الذين لا يُعرف مصيرهم حتى الآن .

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

في ٢٨ فبراير ١٩٩١، وبعد دحض القوات العراقية الغازية من قبل قوات التحالف لتحرير الأراضي الكويتية ، سُمح للجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى بدخول دولة الكويت للقيام بمهامها الإنسانية. كما شُكلت لجنة خاصة ، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ الصادر في ٢ مارس ١٩٩١ تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، لغرض ضمان العودة السريعة للأسرى من الطرفين، وقد عرفت هذه اللجنة في البداية بـ " لجنة الرياض " والمعروفة حالياً باللجنة الثلاثية ، حيث يكون أعضاؤها من دول التحالف (فرنسا- الكويت- المملكة العربية السعودية- المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) والعراق و اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرئاسة الأخيرة .

وقد أعقب اجتماعات الرياض التي انعقدت في مارس ١٩٩١ تسليم عدد من الأسرى من كلا الطرفين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر . ألا أن هناك الكثير من الأسرى لم يتم عودتهم وفقا للبلاغات التي تقدمت بها أسرهم ، وعليه فقد تم وضع " خطة عمل" (١٢ أبريل ١٩٩١) محددة لاستعادة الأسرى المدنيين وتتبع آثارهم ورفات الأسرى الذي يعتقد بأنهم قتلوا أثناء الاحتلال ، وكذلك بالنسبة للأشخاص الذين لم يستدل عليهم.

وركزت السلطات الكويتية جهودها على إعداد وتأسيس ملفات فردية موثقة بناءً على الخطة المذكورة آنفاً ، إلا أن العراق عرقل عمل اللجنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

الثلاثية بمقاطعة الاجتماعات لأكثر من سنتين كاملتين (من نهاية ١٩٩١ حتى منتصف ١٩٩٤).

وعندما عاود العراق المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية في يوليو ١٩٩٤، كانت الكويت قد قدمت بالفعل أكثر من ٦٠٠ ملف فردي منذ بداية ١٩٩٣، معظمها موثقة بشهادات العديد من شهود العيان وسجلات الاعتقالات الرسمية . وأثنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمسؤولون الدوليين كالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الكويت تحت الاحتلال العراقي السيد / والتن كالن والمقرر الخاص السابق لحالة حقوق الإنسان في العراق السيد / فاندرستول والمقرر الحالي الخاص لحالة حقوق الإنسان في العراق السيد / اندرياس مافروماتس ومنسق الأمين العام للأمم المتحدة عالي المستوى السفير/ يولي فورنتسوف ، على الملفات المتكاملة التي قدمتها حكومة دولة الكويت للجنة الثلاثية .

ضمن الملفات التي قدمتها دولة الكويت فأن هناك ٣٥ ملفا لأفراد من رعايا دول هي الهند ، البحرين ، سلطنة عمان ، لبنان ، سوريا، مصر، إيران والسعودية.

أنشأت اللجنة الثلاثية بعد ذلك اللجنة الفنية الفرعية (ديسمبر ١٩٩٤) لتتولى عملية الإسراع والبحث في الملفات والسماع إلى

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

شهود العيان أن دعت الحاجة لذلك ، وقد عقدت هذه اللجنة ٣٦ اجتماعا معظمها على الحدود بين الكويت والعراق. في حين عقدت اللجنة الثلاثية ٢١ اجتماعا في جنيف . ليكون إجمالي الاجتماعات التي شاركت بها العراق حول قضية الأسرى ٥٧ اجتماعا تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وخلال هذه الاجتماعات اعترف العراق بـ ١٢٦ ملف من الملفات المقدمة من حكومة دولة الكويت ، إلا أنها لم تقدم الردود لمعرفة مصير الأسرى ، بل اكتفت بتقديم ردود عامة بالرغم من أن هذه الملفات موثقة بشهود وأدلة تثبت بأن السلطات العراقية احتجزت هؤلاء الأسرى وهذا ما أسمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بردود أولية .

كما يشير المقرر الخاص السيد / أندرياس مافروماتس بعد اطلاعه على الملفات المتكاملة والموثقة المقدمة من حكومة دولة الكويت وكذلك إطلاعه على الردود المقدمة من العراق في تقريره المقدم للجنة حقوق الإنسان في هذه الدورة (٥٧) بأن المعلومات التي جمعتها حكومة دولة الكويت ومن بينها بعض الدراسات المقارنة والمستندات ، تؤكد بأن حكومة العراق في وضع يسمح لها بتوضيح مصير و/ أو أماكن وجود الأسرى الكويتيين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

وللأسف فقد فشلت اجتماعات اللجنة الثلاثية والفنية هذه جميعها حتى الآن في تحقيق النتائج المرجوة ، فما زال هناك ٦٠٥ أسيرا كويتيا ومن رعايا الدول الأخرى لم يتم الاستدلال عليهم بواسطة ردود النظام العراقي، وقد قاطع العراق من جديد في نهاية عام ١٩٩٨ أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية لأسباب سياسية محضة.

بالرغم من مقاطعة العراق أعمال اللجنة الثلاثية وعدم التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق ومنسق الأمين العام للأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالث أو رفاتهم إلى أوطانهم ، إلا أن حكومة الكويت قد التزمت في دعم هذه القنوات التي أنشئت من أجل معرفة مصير هؤلاء الأسرى وتخفيف معاناة ذويهم ومحبيهم .

فقد استمرت دول التحالف الأعضاء في اللجنة الثلاثية بعقد اجتماعاتها الدورية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ مقاطعة العراق أعمال اللجنة الثلاثية والفنية الفرعية في ديسمبر ١٩٩٨ ، وكان آخرها الاجتماع الاستشاري السابع الذي عقد في جنيف بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠١ ، حيث عبرت دول التحالف إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر برغبتها لعقد اجتماع اللجنة الثلاثية في ١٩ يوليو ٢٠٠١ وأهمية إقناع العراق بالمشاركة في هذا الاجتماع .

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

أن اهتمام دولة الكويت الأول والوحيد هو اهتمام ذو طبيعة إنسانية، لإطلاق سراح الأسرى بأسرع وقت ممكن للتفريج عن أسرهم.

وعلى النقيض من ذلك ، يقوم العراق بتسييس هذا الموضوع قدر الإمكان على أمل أن يجد مخرجا للتملص من التزاماته الدولية الواضحة تماما .

وهذا ما أكده المقرر الخاص الحالي المعني لحالة حقوق الإنسان في العراق في تقريره المقدم للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (الوثيقة A/55/294) " بأن العنصر الذي يبدو غير متوفر هنا هو الإرادة السياسية اللازمة من جانب السلطات العراقية للمشاركة في العمل ولبحث كل حالة معروضة على اللجنة على وجه السرعة وبصورة فعالة ".

وأكد المقرر الخاص أيضا في تقريره بأن " مادة كافية قد قدمت لتأييد ادعاء الكويت بأن حكومة العراق بإمكانها توضيح مصير الكويتيين الذين لم يعرف مصيرهم و/ أو مكان وجودهم ".

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

كما دعى المقرر الخاص أيضا حكومة العراق لاستئناف التعاون مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية المنشأة لتسيير العمل في هذا المجال الإنساني.

كما أشار المنسق الدولي رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف منسق الأمين العام للأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية وعودة جميع الكويتيين ورعايا بلدان العالم الثالث أو رفاتهم إلى أوطانهم وفقا للفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٨ (١٩٩٩) في تقاريره إلى أعضاء مجلس الأمن بأن العراق رفض الالتقاء والتعاون معه (الوثيقة S/2000/347) كما لم يقدم العراق أي معلومات منذ عام ١٩٩٨ بشأن الأسرى و أنها مستمرة بعدم المشاركة في أعمال اللجنة الثلاثية منذ ديسمبر ١٩٩٨.

كما أوضح المنسق الخاص السيد / فورنتسوف بأن امتثال العراق لالتزاماته سيدل على احترامه لمبادئ القانون الإنساني الدولي. وسوف يضع حدا لهذه المأساة الإنسانية التي طال أمدها والتي لا تتعارض مع تأكيدات العراق نفسه أنه يعتبر المسألة إنسانية.

أن دولة الكويت تتابع تطورات هذه المسألة الإنسانية عن كثب، وستستمر في تكثيف جهودها من أجل حل هذه المسألة وسوف لن تمكن

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

العراق من الإفلات من تنفيذ التزاماته، وأن حل القضايا الإنسانية لا يخضع لاعتبارات سياسية معلقة بين العراق ومجلس الأمن.

ـ وبناءً على ما سبق إيضاحه فإن السلطات العراقية مطالبة وفقا لالتزاماتها الأخلاقية والقانونية بـ:

- الكشف فورا عن أسماء الأشخاص الأحياء من بين الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى لجلب الراحة لقلوب عائلاتهم. ومن المعروف أن الشعور بعدم اليقين حيال مصير أعز الناس إلى القلب هو مصدر حزن وألم لا يمكن تحمله.

- السماح للمنظمات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأسرى الأحياء وأن يقدم العراق الدليل المتعلق بوفاة الآخرين إلى جانب الأماكن المحددة لمواقع دفنهم.

- البدء في التعامل بجدية وبشكل فوري مع كافة الحالات والملفات التي قدمتها دولة الكويت، مع الوضع في الاعتبار مرور ثمانية أعوام منذ تقديمها بشكل رسمي، كما يجب أن يسرع العراق في عملية البحث ويقدم كافة المعلومات المتاحة والممكنة دون المزيد من المماطلة أو التأخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

الوفد الدائم لدولة الكويت
لدى الامم المتحدة
جنيف

Mission permanente de l'Etat du Koweït
auprès de l'Office des Nations Unies
Genève

- السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بمهامها داخل السجون العراقية وباقي أماكن الاحتجاز الأخرى بما يتماشى مع معاهدات جنيف ووفقا لطرق العمل المعمول بها في هذه المنظمة.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين العراقيين، فبالرغم من أن القرارات الدولية (مجلس الأمن) لم تنص عليه ومن منطلق أن السلطات العراقية كانت تحتل الأراضي الكويتية آنذاك فإن السلطات الكويتية غير مسؤولة عن المفقودين العراقيين وبالرغم من ذلك فقد أبدت حكومة دولة الكويت طواعية ومن منطلقات إنسانية موافقتها على التعاون في هذا الشأن وتحت مظلة اللجنة الثلاثية التي تقاطع العراق حاليا أعمالها. وهذا ما يؤكد عدم جدية العراق في هذه المسألة الإنسانية.

وقد أكد منسق الأمين العام رفيع المستوى في تقريره المقدم لمجلس الأمن (S/2000/1197) " أن حكومة العراق تدعي أنها تسعى إلى حل مشكلة المفقودين من رعاياها ، فإنه لا بد من أن تمارس التفهم الواجب والواعي لموقف حكومة الكويت والبلدان المعنية وقبل كل شيء ، تستحق معاناة المحتجزين والمفقودين وعائلاتهم في نهاية المطاف حسن النية من جانب سلطات العراق ".

بسم الله الرحمن الرحيم

Mission permanente de l'Etat du Koweït

auprès de l'Office des Nations Unies

Genève

الوفد الدائم لدولة الكويت

لدى الامم المتحدة

جنيف

كما أكدت حكومة دولة الكويت على تعاونها التام في حل هذه المسألة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق ، وضمان السماح له بزيارة أماكن الاحتجاز الكويتية في أي وقت وبدون أي قيود ، والذي لمس ذلك فعلياً خلال طلب معاونه بزيارة أماكن الاحتجاز والسجون بشكل مفاجئ أثناء زيارته لدولة الكويت في يوليو ٢٠٠٠ .

وختاماً ، فأن المجتمع الدولي مطالب بتكثيف جهوده في إيجاد السبل الكفيلة لحل هذه المسألة الإنسانية التي طال أمدها نتيجة لاستمرار تنصل العراق من تنفيذ التزاماته القانونية والإنسانية .